

تحسين التغذية من خلال الزراعة



تحسين التغذية بغية زيادة الإنتاجية والحد من الفقر والارتقاء بالحياة

بين 1.9 و 16.5 في المائة من الناتج الوطني الإجمالي. إضافة لذلك، فإن الحكومات تضطر إلى إنفاق مليارات الدولارات على برامج تهدف إلى التعامل مع ضعف التغذية وآثاره.

وهكذا فإن التغذية الجيدة ليست مجرد نتيجة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بل هي أيضاً أحد المدخلات الهامة فيهما. والإنفاق على التغذية من خلال الزراعة يتجاوز كونه منفعة اجتماعية. فهو سياسة إنمائية سليمة وإجراء اقتصادي جيد.

على أن تحديات تحقيق التغذية الجيدة معقدة بصورة متزايدة. فاستهلاك الأطعمة المجهزة ونمط الحياة الأقل حركة لدى مجموعة متزايدة من سكان الحضر يعزز انتشار الوزن المفرط والبدانة والأمراض المتصلة بأنماط التغذية، من قبيل أمراض القلب وداء السكري. حتى في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل حيث يعمل الصندوق. وفي الوقت نفسه، فإن نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة مستمران في كثير من هذه البلدان.

ويأتي الصندوق بفوائد الزراعة للتأثير على مشكلة سوء التغذية. فالصندوق يدعم المشروعات التي تساعد على تشكيل نظم الزراعة والأغذية بصور تؤدي إلى تحسين التغذية والدخل والإنتاجية لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الريفيين. وهذه الجهود، بتأثيرها على نظم الأغذية ككل، تحقق الفائدة لجميع السكان - سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

يشغل تحسين سبل عيش الفقراء الريفيين مكانة مركزية في عمل الصندوق، وتشكل مضاعفة مساهمة الزراعة في تحسين التغذية جزءاً أساسياً من تلك المهمة. وبالطبع، فإن للقطاعات الأخرى دوراً تؤديه، غير أن التغذية الجيدة تبدأ بالأغذية والزراعة.

ولسوء التغذية أشكال كثيرة: نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة والبدانة والوزن المفرط¹. ويعتبر نقص التغذية أكبر مسببات وفيات الأطفال في العالم. وهناك ما يقارب 25 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر مصابون بسوء التغذية المزمن. على أن هذه النسبة ترتفع في جنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعيش ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال. لتصل إلى 40 في المائة. ويعاني أكثر من مليارين من الناس من سوء التغذية من حيث المغذيات الدقيقة. ومن الجدير بالذكر أن ثلاثة أرباع الجياح في العالم إنما يعيشون في المناطق الريفية. ومن دواعي المفارقة أن كثيرين منهم مزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة.

وسوء التغذية ينكب الحياة وينتقص من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن خلال الأيام الألف المرحلة الأولى من الحياة، من بداية الحمل، أن يصابوا بأعطاب لا يمكن إصلاحها في تطورهم البدني والعقلي.

وخلال حياتهم كلها، يمكن للأشخاص المصابين بسوء التغذية أن يحصلوا على الدخل بنسبة تقل 10 في المائة عن الأشخاص الذين يتلقون تغذية جيدة. وقد وجدت إحدى الدراسات أن نقص التغذية في أفريقيا يتسبب بخسائر اقتصادية تتراوح حسب البلدان

1 يحدث سوء التغذية بسبب عدم كفاية ما يتناوله الشخص المعني من النشويات أو البروتين أو الدهون (المغذيات الكبيرة) والفيتامينات والمواد المعدنية (المغذيات الدقيقة)، أو بسبب الإفراط أو عدم التوازن فيها. وينتج نقص التغذية عن عدم كفاية التغذية، في حين أن الوزن المفرط والبدانة ينتجان عن الإفراط في تناول بعض المكونات الغذائية، من قبيل الدهون والسكريات بالنسبة لمستويات النشاط. وينتج سوء التغذية من حيث المغذيات الدقيقة من نقص فيتامينات ومواد معدنية محددة أو الإفراط فيها.



تجدد تركيز الصندوق على التغذية كيف يمكن تحسين التغذية من خلال الزراعة؟

في سياق التصدي لسوء التغذية، يتمثل دور الزراعة الأساسي والمتميز في التكفل بتوفير الأغذية المنوعة المغذية بصورة كافية لتلبية احتياجات الناس من مختلف الأعمار، وبالتمكين من الحصول عليها إما عن طريق الأسواق أو من إنتاج المزارعين أنفسهم.

وتركز التدخلات الزراعية تقليدياً على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الدخل للتمكن من الحد من سوء التغذية والجوع والفقر. ومع أن هذا لا يزال يشكل جزءاً من النهج الصالح، فإن هناك الآن اعترافاً بأن لارتفاع مستويات الإنتاج والدخل لوحدهما أثر محدود على تحسين التغذية.

وهناك حاجة إلى نهج أكثر شمولاً للارتقاء بمساهمة الزراعة في التغذية الجيدة ولجعل الزراعة مراعية للتغذية. ومن شأن نهج كهذا أن يحدد العوائق والفرص أمام مضاعفة دور الزراعة في تحسين التغذية في جميع أجزاء نظام الأغذية دون المساس بالأهداف التقليدية للقطاع الزراعي. وهو نهج يأخذ الحاصلات الغذائية في الاعتبار بصورة صريحة عند تصميم

تعتبر التغذية شاغلاً حقيقياً لدى الصندوق على الدوام، فاتفاقية إنشاء الصندوق عام 1977 دعت إلى تحسين الوضع التغذوي لأشد الفئات السكانية فقراً. كما أن سياسة الإقراض التي يأخذ بها الصندوق تشدد على تحسين التغذية كمبدأ أساسي من مبادئ الحد من الفقر.

ومع ظهور المبادرات التي تركز على التغذية مؤخراً، من قبيل حركة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق التغذية (SUN)، والالتزامات الناجمة عن اجتماع التغذية² من أجل النمو عام 2013، أصبحت التغذية قضية إنمائية عالمية بارزة. كما تسلط الأضواء على التغذية في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015، وهي خطة للصندوق مساهمات هامة فيها فيما يتعلق بالمسائل التي تهم أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من سكان الريف. والتزاماً بأهدافه التأسيسية، ودعمًا منه لشركائه الإنمائيين وللدول الأعضاء التي تسير في هذا الاتجاه، يعزز الصندوق من تركيزه على التغذية. وبهذه الطريقة، وعلى غرار القضايا الأخرى كالتمايز بين الجنسين وتغير المناخ، يستجيب الصندوق للتغيرات الطارئة والفرص الناشئة في المشهد الإنمائي.

2 في يونيو/حزيران 2013، اجتمع قادة العالم في لندن وأقرّوا اتفاقاً عالمياً حول التغذية من أجل النمو من شأنه أن يقي ما لا يقل عن عشرين مليوناً من الأطفال من التقرن وأن ينقذ ما لا يقل عن 1.7 مليون حياة بحلول عام 2020.

في غواتيمالا، ومن خلال مشروع يدعمه الصندوق، استفادت أكثر من 13 000 أسرة من مزارعي البن من استحداث تكنولوجيا منخفضة التكلفة للري. إضافة لذلك، وفر المشروع أجهزة تصفية المياه الخمسة آلاف من الأسر، الأمر الذي ساعد على الحد من انتشار أمراض الإسهال، وهي أمراض تعتبر أحد المسببات الرئيسية لسوء التغذية لدى صغار الأطفال. كما روج المشروع للثقيف التغذوي وإنشاء حدائق الخضروات على المستوى المنزلي بحيث أمكن البدء باستهلاك أصناف محلية جديدة من الخضروات وتحويل زيادات الدخل إلى تحسين الوجبات الغذائية.

التدخلات الزراعية وتنفيذها ضماناً لجعل الآثار المترتبة على التغذية إيجابية وكبيرة.

من ذلك مثلاً أن بإمكان تدابير موجهة معينة أن تعزز توفر الأغذية المغذية، وإمكانية الحصول عليها واستهلاكها، بما في ذلك من خلال زيادة القيمة التغذوية للأغذية نفسها. ويمكن لزيادة الإنتاج والإنتاجية أن يساعد على زيادة الدخل، بحيث يمكن استخدامه لشراء الأغذية. ويمكن للتقوية البيولوجية لصحة التربة ولتحسينها أن يرفعوا القيمة التغذوية للمحاصيل، وهو ما يمكن أن يتحقق أيضاً من خلال تحسين التخزين والحفظ والتجهيز. ومن شأن تحسين كفاءة الإنتاج أو التجهيز أو التسويق، فضلاً عن الحد من الهدر، أن يخفف الأسعار نسبياً أو الوقت اللازم لإعداد الأغذية الأفضل تغذية، مما يجعلها أكثر جاذبية كجزء من الوجبة الغذائية. ويمكن تحقيق تنوع الإنتاج من خلال اعتماد محاصيل جديدة أو الأخذ بطرق جديدة في الإنتاج. ويمكن للتكنولوجيات الزراعية ولنظم الإنتاج الزراعي أن تحسن من تنوع الإنتاج ومن قيمته التغذوية.

ويعتبر التعليم والمعلومات أمرين أساسيين لضمان ترجمة الأغذية الموسعة الأكثر تنوعاً إلى وجبات غذائية أفضل من الناحية الصحية ومن الناحية التغذوية، ولاسيما لأصحاب الحيازات الصغيرة. على أن مسائل تخزين الأغذية وإعدادها ومحتواها الغذائي، إذا لم تطرأ تغييرات اجتماعية وسلوكية، ستبقى على ما هي عليه حتى وإن تحسن الدخل وزاد الإنتاج وارتفعت الإنتاجية.

ونظراً لأن أسباب سوء التغذية تمتد لقطاعات عدة، فإن للعمل على قطاعات متعددة أهمية أساسية. ولا بد للزراعة من التشارك مع القطاعات الأخرى، ولاسيما الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. غير أنه يتعين للتدابير المختلفة أن تتلاقى - والمقصود بذلك أنه يتعين للتدابير المتخذة في قطاعات مختلفة أن تنفذ بصورة منسقة بحيث يمكنها أن تصل إلى نفس الهدف في وقت واحد.

دور المرأة في التغذية الجيدة

تشكل النساء نسبة عالية من قوة العمل في نظم الزراعة والأغذية في البلدان النامية، فالإناث جانب دورهن في الإنتاج والإجّاب، فإن تعليمهن ووضعهن الاجتماعي ووضعهن من حيث الصحة والتغذية وسيطرتهن على الموارد تعتبر جميعها عوامل أساسية تؤثر على النتائج التغذوية. ويمكن للمشروعات الزراعية التي تراعي الاعتبارات الخاصة بالمساواة بين الجنسين أن تضمن للنساء أن يحتفظن بسيطرة أكبر على الموارد وأن تكون لهن

وعلى المستوى الاقتصادي العام، يمكن للسياسات، بما فيها سياسات التجارة والاستثمار العام المسترشد باستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية، أن تؤثر على أسعار الأغذية الأفضل تغذية وأن تشكل، إضافة لذلك، نظم الأغذية.

في لاوس، يعمل الصندوق مع الحكومة الوطنية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي على وضع أول استجابة منسقة متعددة القطاعات لسوء التغذية في البلاد. وتتبنى الخطة مجموعة من التدخلات المتصفة بالأولوية التي تقوم بها وزارات الزراعة والصحة والتعليم. وتخطط الحكومة لتجريب الخطة في ثلاث مقاطعات. وبدلاً من خفض سوء التغذية بنسبة 1 في المائة سنوياً (وهو ما شهدته لاوس خلال العقد الماضي)، فإن من المتوقع من هذا النهج أن يضاعف هذه النسبة أربعة أضعاف، بحيث يحقق تخفيضاً في التقرم بنسبة 4 في المائة سنوياً.

المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة - في صميم قضايا الأمن الغذائي والتغذية وتحويل الريف

يدعم ما يقدر بنحو 500 مليون مزرعة من مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي سبل العيش لما يقارب مليارين من الناس. ومزارع أصحاب الحيازات الصغيرة هذه مسؤولة عن 80 في المائة من إنتاج الأغذية في أفريقيا جنوب الصحراء وفي أجزاء من آسيا. ومع ذلك فإن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم كثيراً ما يعيشون في حالة دائمة من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي. فهم يعانون من ضعف نوعية الأغذية التي يتناولونها ومن سوء التغذية بسبب عدم كفاية استهلاكهم مما ينتجونه هم أنفسهم وبسبب الافتقار إلى إمكانية الحصول على أغذية أخرى. ولابد لدور أصحاب الحيازات الصغيرة في تحسين التغذية أن يأخذ في الاعتبار أنهم يقدمون الأغذية لأنفسهم وكذلك لمجتمعاتهم ولسكان الحضر المتزايدين. ويمكن للبرامج التي تراعي التغذية أن تخفف من الفقر وسوء التغذية بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. في أدوارهم كمنتجين وكمستهلكين. وأن تساعد على تحسين مساهمتهم في الإنتاج الزراعي وفي نظم الأغذية ككل.





كيف يمكن لمشروع زراعي أن يصبح أكثر مراعاة للاعتبارات التغذوية؟

- ينبغي كخطوة أولى إدراج التغذية المحسنة بصورة صريحة كهدف من أهداف المشروع وتديد التدابير التي من شأنها أن تجعل مكونات المشروع أكثر مراعاة للاعتبارات التغذوية. من ذلك مثلاً، في مشروع لزيادة إنتاج الحاصل، ينبغي اختيار الترويج لحاصل مقواة بيولوجياً وتحتوى على مستوى عال من المغذيات، من قبيل البطاطس الحلوة البرتقالية من الداخل.
- ولضمان أن يكون للمشروع تأثيره على التغذية، ينبغي تتبع الخطوات من الإنتاج وحتى الاستهلاك، وهي الخطوات التي تشكل "مسار الأثر" اللازم لتمكين هذا التدخل من تحسين التغذية. وينبغي إدخال هذه التدابير في تصميم المشروع وتنفيذه. من ذلك مثلاً أنه ينبغي تحديد ما إذا كان يتعين تغيير العادات الغذائية للتشجيع على استهلاك البطاطس الحلوة البرتقالية من الداخل، أو، من جانب الإنتاج، إذا كان هناك حاجة إلى إنشاء نظام عنبى للتوزيع.
- وينبغي، من خلال تدابير من قبيل حوار السياسات والشراكات، اغتنام الفرص والتصدي للعقبات ما يمكن أن يؤثر على مسار الأثر وعلى فعالية التدخل، من قبيل البيئة المؤسسية أو استدامة البيئة. من ذلك مثلاً، ينبغي تحديد تأثير الترويج للبطاطس الحلوة البرتقالية من الداخل على النساء من حيث وقتهم أو دخلهن؛ وتحديد تأثير الإنتاج على البيئة، أو تأثير تغير المناخ على المحصول؛ وما هي العوامل الأخرى التي يتعين إدراجها بحيث يمكن للمشروع أن يحسن التغذية.

في السودان، ركز مشروع إنعاش موارد الرزق المستدامة في القاش، وهو مشروع يدعمه الصندوق، على الري وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية وإدارة الأراضي وموارد المياه. وتعني زيادة فعالية المشروع أيضاً توفير التدريب على المهارات الحياتية والمهنية والتوعية بين النساء والرجال حول أهمية إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وخلال جلسات التدريب المخصصة للتغذية وتجهيز الأطعمة، تعرفت النساء على الفوائد التغذوية المتأتية عن المواد الغذائية غير الشائع استهلاكها، مثل الخضروات والبيض والحليب. كما تعرفن على كيفية إعداد أطباق مختلفة لديها قيمة غذائية عالية وعلى أهمية النظافة الصحية الجيدة. وبذلك أصبحت الوجبات أكثر تنوعاً. كما مكّن التدريب النساء من التفاعل اجتماعياً فيما بينهن بصورة أكثر تواتراً. في حين أنهن كن في الماضي لا يجتمعن إلا في المناسبات الخاصة من قبيل الأعراس أو المآتم. إضافة لذلك، فإن الرجال، بعد أن شاهدوا نتائج التدريب الإيجابية على نسائهم، أصبحوا أقل مقاومة للسماح لزوجاتهم بالمشاركة.

الصندوق يسير قدماً

يستند نهج الصندوق إلى فهم واسع للطرق التي يمكن بها للزراعة أن تحسن التغذية، بما يتجاوز مسائل زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ويسعى الصندوق إلى تعميم التغذية على الأنشطة الزراعية والريفية وليس إلى تصميم تدخلات تغذوية مستقلة.

أما التعديلات المحددة في السياسات والاستثمارات والبرامج، واللازمة لتحسين التغذية، فهي تعتمد على الديناميات والسياقات ومشكلة التغذية في البلد المعني. غير أن الهدف التغذوي الرئيسي يبقى هو نفسه: تحسين الوجبات الغذائية لجميع الأشخاص طوال حياتهم وإيجاد زراعة ونظم للأغذية أكثر دعماً ومراعاة للاعتبارات التغذوية.

ويتطلب تعميم التغذية تطبيق منظور تغذوي على كل مرحلة من مراحل المشروع منذ بدايته بحيث يمكن تصميمه وتنفيذه وإدارته ورصده وقياسه بصورة تضاعف أثره على التغذية. وبهذا الشكل، يضمن الصندوق أيضاً ألا يكون للمشروع آثار سلبية غير مقصودة على التغذية (مثلاً، لأن يزيد التدخل الزراعي من العبء الواقع على المرأة). ويمكن أن تدرج في المشروعات والاستراتيجيات القطرية أهداف وتدابير تغذوية محددة وهامة، على غرار ما يجري فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وباستدامة البيئة. وسيعمل الصندوق عن كثب مع الشركاء

كلمتهم في اختيار المحاصيل. إن إعداد الوجبات والطهي ونقل المياه والعمل في الحقل أو في أعمال الأسرة، بالإضافة إلى الأنشطة الكثيرة الأخرى، له ضغوطه على وقت المرأة وطاقتها وقدرتها على رعاية نفسها وأسرتها. ومن شأن ضمان تصميم الاستثمارات الزراعية بصورة تمكن المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتتيح للمرأة الوقت للعناية بأطفالها وبأفراد الأسرة الآخرين، وتحسن معرفتها بالشؤون التغذوية والسلوك الغذائي والصحي، أن يساعد على تخفيض سوء التغذية.

ولأن هناك حاجة إلى تدخلات القطاعات الأخرى، فإن الزراعة لا تستطيع أن تكون المسؤولة الوحيدة عن تعهد نمو الطفل وتطوره. غير أن للزراعة دوراً كبيراً تؤديه من خلال مساهمتها في توفير الأغذية المغذية للآم والطفل، وخصوصاً استخدام الأغذية التكميلية ذات المستوى المرتفع من المغذيات، ومن خلال أثرها على وقت المرأة ومساواتها.

تغير المناخ والتغذية الجيدة

تؤثر تغيرات أنماط الحرارة وهطول الأمطار على الإنتاج والإنتاجية، وكذلك على التخزين والتعبئة والنقل. ويؤثر هذا كله بدوره على أنواع المحاصيل التي يمكن زراعتها أو الحيوانات التي يمكن تربيتها أو اقتناصها والقيمة الغذائية المتأتية عنها. ونظراً لأن كثيراً من أصحاب الحيازات الصغيرة يأكلون ما ينتجون، فإن هذا يؤثر على وجباتهم وعلى أنماط التغذية لديهم وأنماط الأمراض التي يصابون بها. ويمكن تحقيق إدماج تدابير في الاستثمارات تمكن من معالجة تغير المناخ والتغذية، من خلال الترويج لنظم الأغذية المتنوعة الأكثر قدرة على المقاومة والتي توفر الفوائد من حيث زيادة استقرار الدخل ونوعية الوجبات.

في منطقة السهل السوداني، يروج الصندوق لنظم الزراعة الحراجية. ويعمل المزارعون بصورة متزايدة على زراعة وحماية وإدارة الأصناف الحراجية. وإدارة الأشجار فوائد متعددة، وهي تشمل الفوائد التغذوية المتحققة من زراعة أشجار من قبيل تبليدي أصبعي (*Adansonia digitata*) أو شجرة البواباب، التي توفر أوراقها وثمارها قيمة تغذوية عالية، وأشجار جوز الشيا (*Vitellaria paradoxa*) التي توفر ثمارها قيمة تغذوية عالية تمكن من زيادة إمدادات الأغذية في الفصول الجافة.





في الهند، يعمل الصندوق على تعميم التغذية في مشروع جديد لتحسين ظروف المعيشة لدى المجتمعات المحلية القبلية في ولاية أوديشا. وقد أجرى خبراء التغذية في فريق التصميم زيارات ميدانية ترمي إلى فهم الاحتياجات والإمكانيات المحلية، وناقشوا مع حكومة الولاية سبل الربط بين أنشطة المشروع والبرامج الجارية في مجال الصحة، بحيث يمكن ضمان التلاقي برنامجياً بين الاثنين. ويمكن بموجب المشروع للإدارة المحسنة للأراضي والمياه أن توسع فترة موسم الزراعة وأن تمكن من زراعة محاصيل أفضل من حيث القيمة الغذائية، من قبيل الفاكهة والخضروات والدخن الغني بالحديد. ويمكن إقامة روابط مع مراكز بحوث الزراعة الوطنية لتحديد الأصناف الأمثل والتي يمكن أن تكون مقواة بيولوجياً لإنتاجها. ومن شأن تنمية سلسلة القيمة لهذه المحاصيل أن تزيد من دخل المنتجين. كما أن إدراج أنشطة الإرشاد المنزلي يضمن أن زيادة تنوع الإنتاج ستؤدي أيضاً إلى تنوع القيمة الغذائية، وكذلك إلى زيادة الأغذية المتاحة للأسرة طوال السنة، وذلك من خلال الاهتمام بالحفظ والتخزين.

المحليين لضمان أن ينعكس السياق القطري في التصميم والتشغيل.

وقد اتخذ الصندوق فعلاً خطوات هامة للدفع قدماً بالتزامه بالزراعة والتنمية الريفية المراعية للاعتبارات التغذوية:

- **الاستثمارات.** تمول قروض ومنح الصندوق وتدعم تدابير محددة يمكنها أن تعيد تشكيل نظم الزراعة والأغذية بصورة تحسن التغذية. ويدعم الصندوق بالعمل مع شركاء قطريين، العملية بدءاً بالمفهوم والتصميم وحتى التنفيذ والإشراف والتقييم.

- **الشراكة والانخراط السياساتي.** يروج الصندوق للانخراط السياساتي بين الشركاء المهتمين، بما في ذلك وزارات الزراعة والصحة، وكذلك جهات أخرى في الحكومة والمجتمع. ويمكن بذلك تعزيز الفهم، والوساطة في التعاون والتلاقي، والترويج للصلات التشغيلية لأغراض الزراعة المراعية للاعتبارات التغذوية. وتعتبر الشراكات جانباً أساسياً من إستراتيجية الصندوق لتوسيع النطاق. ويستطيع الصندوق بالعمل مع الشركاء أن يضاعف أثر استثماراته وأن يعزز استدامتها.

- **المعرفة.** يعمل الصندوق على بناء قاعدة للمعرفة حول السياسات والبرامج لأغراض الزراعة المراعية للاعتبارات التغذوية، بما يشمل التعلم من رصد استثماراته نفسها وتقييمها. ويستخدم الصندوق هذه الأدلة لتحسين تصميم مشروعاته وإدارتها ولأغراض حوار السياسات وتحقيق النتائج. كما يستفيد الصندوق من مستودعات أخرى للمعرفة، وهو يتعامل أو يتعاون مع المؤسسات الأخرى التي لديها مهارات خاصة في مجال البحوث، من قبيل مراكز البحوث الزراعية الوطنية أو المعاهد الدولية، بما في ذلك تلك التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. ويعمل الصندوق، بتمويل من الحكومة الألمانية، على إنشاء أداة لتصميم سلاسل قيمة مراعية للاعتبارات التغذوية في اثنين من البلدان المتوسطة الدخل، وهو بذلك يوسع ما لديه من دراية ويعزز التعاون بين بلدان الجنوب.

- **استقطاب التأييد.** بمشاركته في مبادرة "توسيع نطاق التغذية" وغيرها من المبادرات وتعاونه مع المنظمات الأخرى، يصل الصندوق بين العمل على الصعيد العالمي لاستقطاب التأييد، والمواءمة الإستراتيجية، والشراكات، وبين العمل القطري، وهو يقوم بدور نشط في موضوع الزراعة المراعية للاعتبارات التغذوية على المستوى العالمي والمحلي. وقد شارك الصندوق في مؤتمر القمة الرائد للتغذية والنمو عام 2013، كما تعاون مؤخراً مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها على وضع توصيات تقنية حول الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالأغذية والتغذية والاستدامة في الخطة الإنمائية لما بعد عام 2015.

قياس النتائج والتمكين من القيام بالتدابير المتعلقة بالتغذية

يتعامل الصندوق بجدية مع مسألة تحقيق النتائج. ويتطلب الصندوق من جميع المشروعات أن تطبق إطاراً مشتركاً للتقدير هو نظامه الخاص لإدارة النتائج والأثر، وهو نظام يستخدم سوء التغذية المزمن كمؤشر أساسي. ويجري العمل حالياً على تنقيح هذا النظام بحيث يتمكن أيضاً من قياس التنوع التغذوي في وجبات الأسرة، مما يعتبر عاملاً في التغذية الجيدة يعكس عمل الصندوق في نظم الزراعة والأغذية. ويجري العديد من المشروعات دراسات وتقييمات إضافية تقدم مزيداً من الرؤى حول كيفية تحسين تصميم المشروعات وإدارتها وأثرها.

وتتطلب زيادة الالتزام بالتغذية زيادة مقابلة في القدرة. ويدعم من منحة لعدة سنوات قدمتها حكومة كندا ومخصصة تحديداً لتعميم التغذية في عمل الصندوق، يعمل الصندوق على تعزيز قدرته التقنية على دعم إدماج التغذية في تصميم العمليات والإشراف عليها. والصندوق ملتزم بإدخال تصميمات محددة بالتغذية في 20 في المائة من مشروعاته الجديدة وبجعل 30 في المائة من جميع برامج الفرص الإستراتيجية القطرية مراعية للاعتبارات التغذوية. وتمكن هذه المنحة الصندوق

من تقديم موارد إضافية ودعم جديد لمديري البرامج القطرية وغيرهم في المنظمة بغية إدماج التغذية في عملهم بصورة أكثر فعالية.

وسيلزم توفير موارد إضافية لدعم التدابير القطرية على المستوى الوطني والمحلي لجعل الزراعة مراعية أكثر للاعتبارات التغذوية ولتحسين القدرة على التحليل والتصميم والتنسيق والتنفيذ والتقييم، ولتمويل الاستثمارات نفسها.

والصندوق، بتركيزه المتجدد على التغذية، يعمق التزامه بمهمته، وينمي في الوقت نفسه من خبرته ودرايته ومجالات الميزة المقارنة لديه. إن التحديات كبيرة غير أن الفوائد أكبر. فجعل نظم الزراعة والأغذية مراعية أكثر للاعتبارات التغذوية سيسهم في تحسين سبل العيش والتغذية لدى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الريف، وبالتالي في تحقيق مهمة الصندوق الأساسية، غير أن لهذا الجهد تشعبات تتجاوز مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم النامي: فالاستثمار في الزراعة المراعية للاعتبارات التغذوية يحقق الفوائد للمجتمع ككل، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وهو يسهم في الاستقرار والصحة والنمو والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان.

في بنغلاديش، يقدم الصندوق منحة لمركز الأسماك العالمي لاستكشاف إمكانية تربية الأسماك الصغيرة الغنية بالمغذيات بهدف زيادة دخل الأسرة وتحسين التغذية. وقد تطلب ذلك التغلب على المعتقدات القائلة بأن الإنتاج سيتضرر بتربية الأسماك الكبيرة والصغيرة في نفس البحيرات. وكانت الدراسات العالمية للأسماك قد وجدت أن تكنولوجيات تربية الأسماك الكبيرة والصغيرة معاً تزيد بالفعل من الإنتاج الكلي للأسماك. ويمكن للترويج لهذه التكنولوجيات في الأراضي الرطبة والبحيرات، عندما يقترن بالتنقيف، أن يزيد الاستهلاك من الأسماك والمغذيات الدقيقة، وخصوصاً لدى النساء والأطفال. ويمكن لتربية أسماك "مولا" الصغيرة الغنية بالمغذيات في البحيرات الموسمية الصغيرة البالغ عددها 4 ملايين بحيرة في بنغلاديش أن يلبي احتياجات الاستهلاك السنوي من فيتامين ألف لما يزيد عن 6 ملايين من الأطفال. ويُنظر حالياً في توسيع نطاق هذا النهج ليشمل بلداناً أخرى في الإقليم.



يمثل الصندوق مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة للأمم المتحدة تسهر على تمكين سكان الريف الفقراء من تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي والإفلات من قبضة الفقر. ويعمل الصندوق على مناصرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ورواد الأعمال الريفيين في المحافل الدولية، بإتاحة منبر عالمي لحفز النقاش بشأن قضايا السياسات الريفية وزيادة الوعي بأهمية زيادة الاستثمارات في التنمية الزراعية والريفية.

- ويتيح الصندوق قروضاً ومنحاً منخفضة الفائدة للبلدان النامية من أجل تمويل مشروعات التنمية الزراعية والريفية الابتكارية. ويأتي الصندوق من بين أعلى ثلاث مؤسسات متعددة الأطراف تعمل في المجال الزراعي في أفريقيا. ومنذ إنشائه في عام 1977، قام الصندوق بما يلي:
- تعبئة تمويل وتمويل مشترك بمبلغ يزيد عن 22 مليار دولار أمريكي من مصادر محلية لأغراض التنمية الريفية، بالإضافة إلى مساهمة الصندوق الخاصة التي تقدر بنحو 15.8 مليار دولار أمريكي في هيئة قروض ومنح.
 - تمكين نحو 430 مليون شخص من زراعة المزيد من الأغذية وتعلم مهارات جديدة وبدء أنشطة تجارية صغيرة وبناء منظمات قوية واكتساب صوت في القرارات المؤثرة في حياتهم.



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Via Paolo di Dono 44 - 00142 Rome Italy

رقم الهاتف: +39 06 54591 - رقم الفاكس: +39 06 5043463

البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org

www.ifad.org

www.ruralpovertyportal.org

ifad-un.blogspot.com

www.facebook.com/ifad

instagram.com/ifadnews

www.twitter.com/ifadnews

www.youtube.com/user/ifadTV

يوليو/تموز 2014

